معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

SYSTEM CERTIFICATION
ISO 9001
SGS

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد السابع عشر - أكتوبر 2019

معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة
المستشار الدكتور/ فهد العفاسي
خلال مشاركته بالمؤتمر الدولي الثاني للعدالة والاستثمار في «مراكش»: إن المساعي الوطنية نحو إقرار التشريعات المحفزة للاستثمار تعد تأكيداً على الجهود الحثيثة لتنفيذ رؤية الكويت 2035

المستشار/ عويد الثويمر
مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية:
إيجاد قناعة وإيمان تام بين رجال السلطة القضائية بحتمية التدريب كضرورة تفرضها معطيات التطور

لمسة وفاء
المستشار / محمد أمين المهدي
المغفور له بإذن الله

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد السابع عشر
أكتوبر 2019

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

10

توقيع مذكرة تفاهم بين
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
16 سبتمبر 2019

12

اللقاء التنويري للباحثين القانونيين
(الدفعة الثامنة عشرة)
8 سبتمبر 2019

13

اللقاء التنويري
لمحامي الفتوى والتشريع
1 سبتمبر 2019

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

تهنئة

تتقدم إدارة

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

للسيد/ عمر الشرقاوي

بمناسبة صدور مرسوم تعيينه وتوليه

منصب وكيل وزارة العدل

نسأل الله تعالى أن يعينه على أداء هذه

الأمانة وتحمل المسؤولية

ويوفق ويسدد خطاه إلى كل خير

الافتتاحية

مع بداية كل سنة قضائية يـراود خاطر القائمين على المعهد، أن تكون هذه السنة أفضل من سابقتها من حيث مجمل أداء المعهد سواء في مجال التدريب التأسيسي أو المستمر أو في مجال العلاقات والاتصالات والبحوث.

وهو ما يستلزم _ في رأيي _ الإلمام بأحدث الوسائل النظرية والعملية في التدريب والمناهج الحديثة في عمليات التدريب والتعلم، كالمحاضرات التفاعلية والتي سيشارك فيها المتدرب جنباً إلى جنب مع المحاضر في صناعة الدورة التدريبية، بالإضافة إلى التدريب عن بعد، والذي يمكن الدارس من الإحاطة بالخبرات القانونية والقضائية المقارنة؛ بغية فتح آفاق جديدة في تناول الإشكاليات القانونية ومعرفة أحكامها والتنبه لأصولها.

ومع صدور هذه النشرة الإخبارية، تتسامى الرؤى نحو الصورة المثلى التي يجب أن تكون عليها أنشطة المعهد، الذي لا يألو القائمون عليه جهداً في سبيل تعاظم دوره والارتقاء به، واستمراراً لمسيرة المعهد ونظراً لما لمسناه من حاجة أكيدة للإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية والإدارات التي تمارس عملاً لصيقاً بالعمل القضائي. عمل المعهد على التوسع في تنظيم الدورات القانونية المتخصصة، وكذلك إبراز أهمية التدريب القضائي بوجه عام، وإيجاد قناعة وإيمان تام بين رجال السلطة القضائية بحتمية التدريب كضرورة تفرضها معطيات التطور.

وبالنظر إلى إنجازات المعهد تحقيقاً لرسالته السامية، فإني أبارك بداية إصدار النشرات الشهرية لهذه السنة القضائية 2019 – 2020، لساناً ناطقاً بما يحققه المعهد من إنجازات، كما أشد في الوقت ذاته على أيدي جميع القائمين على إدارته وهيئة التدريس والتدريب فيه: القضاة وغير القضاة.

متمنياً للجميع دوام التوفيق والرقي ولبلدنا الكويت مزيداً من الازدهار في ظل حكمة راعي نهضتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه.

والله الموفق...

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

الدورة الثانية من مؤتمر مراكش الدولي للعدالة حول موضوع "العدالة والاستثمار": الرهانات والتحديات 21 - 22 أكتوبر 2019

شارك وفد قضائي رفيع المستوى برئاسة المستشار/ د . فهد محمد العفاسي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وعضوية كل من المستشار/ د. عادل ماجد بورسلي رئيس المحكمة الكلية والسيد المستشار / جمال سعود المير وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار / عويد ساري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار / أحمد عبداللطيف الرويشد وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار / د.فهد عبدالله أبوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار/ بدر علي ابراهيم الطريري وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار / فيصل صالح مبارك الحريتي وكيل محكمة الاستئناف والسيد المستشار / فهد حمد عبدالله العتيقي/ المحامي العام والسيد / طلال عادل العبدالرزاق وكيل نيابة (ب) والسيد / زكريا عبدالله الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشئون

القانونية, لحضور الدورة الثانية من مؤتمر مراكش الدولي للعدالة حول موضوع العدالة والاستثمار : الرهانات والتحديات المنعقدة بمملكة المغرب خلال الفترة من 21-22 أكتوبر 2019.

اجتماع مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية برئاسة معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور/ فهد العفاسي

اجتمع مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية برئاسة معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار/ الدكتور فهد العفاسي والسادة أعضاء مجلس الإدارة المستشار/ محمد جاسم بن ناجي رئيس محكمة الاستئناف والمستشار/ د. عادل بورسلي رئيس المحكمة الكلية والمستشار/ عويد الثويمر وكيل محكمة الاستئناف مدير المعهد والسيد/ عمر الشرقاوي وكيل وزارة العدل وعميد كلية الحقوق/ أ.د فايز الظفيري وذلك لاعتماد استراتيجية المعهد والخطة التدريبية للعام 2020/2019، وقد كان الاجتماع في يوم الثلاثاء الموافق 24سبتمبر 2019.

اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومعهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية

اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومعهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية بجمعية المحامين الكويتية يوم الثلاثاء الموافق 17 سبتمبر 2019 لبحث سبل التعاون وتبادل الخبرات في مجال التدريب .

ندوة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي
8 أكتوبر 2019

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الثلاثاء الموافق 2019/10/8 الساعة 5:30 ندوة بعنوان "**الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي**" بحضور المستشار/ عويد ساري الثويمر – مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والسادة المستشارين نواب المدير وأعضاء المكتب الفني وبمشاركة الجهات الحكومية والمهتمين من الأساتذة الأكاديمين والمختصين.

وتحدث المستشار/ د. فهد عبدالله بوصليب – نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث والذي أكد في بداية الندوة أن وسائل الاتصال الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي تعد من أهم مظاهر الحياة اليومية بالمجتمع، وساهمت بشكل سلبي واضح في انشغال أفراد المجتمع الدائم عن بيئتهم الطبيعية واستبدال ذلك بعالم افتراضي من خلال الافراط في الاستخدام لهذه المواقع .

وأضاف المستشار/ د. فهد بوصليب أن الهدف من الندوة تسليط الضوء من خلالها على أهم الآثار السلبية لوسائل الاتصال الحديثة ومنصات المواقع الالكترونية للحد من المخاطر مما يسهم في الحفاظ على الترابط الأسري وهو أهم عناصر التوافق المجتمعي لتظل تلك الوسائل أداة في أيدينا نتعامل معها بقدر الحاجة ولانستسلم لما تفرضه علينا هذه الوسائل من قيم دخيله.

وأن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يتشرف بدعوة المختصين لالقاء محاضره بشأن موضوع الندوة للإستفاده من خبرتهم العلمية والعملية.

وقد ألقى الأستاذ/ د. حمود فهد القشعان – عميد كليه العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت كلمته والتي أوضح فيها التغيرات النفسية والذهنية لأجيال العصر الرقمي وبأن الكويت تعيش أزمة غياب المعلومة والتحول من عصر القراءة إلى عصر التصفح والمانشيت.

وبين أيضاً بأن التكنولوجيا الحديثة نعمة وليست نقمة إذا أحسن استخدامها بالطريقة الصحيحة .وكيف أن نجعل التكنولوجيا الحديثة تزرع سلوك إيجابي ولا تشغلنا باختفاء السلوك السلبي حيث شدد على تطبيق نعمة الحرمان على الأطفال لتهذيب استخدامهم لتلك التكنولوجيا الحديثة. وحذر أيضاً من خلال اتباع الحسابات الوهمية لما تبثه من اشاعات وأخبار زائفة .

وحث الدكتور/ حمود القشعان على تطبيق الحمية الإلكترونية في المنازل وأماكن العمل. وبين بأن وسائل التواصل الإجتماعي تعد سبب من أسباب الطلاق لما تثيره من شك بين الأزواج وأوضح بوجود غزو للمسافات وربط النجاح بالنجومية والشهرة والتي يتصدرها كما يعتقدون من لديهم متابعون أكثر في وسائل التواصل الإجتماعي وليس للعلماء والمثقفين والباحثين. وتحدث أيضاً عن مفاتيح السعادة التي تكمن في ثلاث محاور والتي يجب أن يتم التوازن فيما بينهما وهي كيف أن يحسن السعيد التعامل مع المال والصحة والفراغ طبقاً لمنظمة الصحة العالمية في تقريرها عام 2018 والذي أشار إلى أن معادلة السعادة ثلاث أدوات صحة في جسد ومال وفير ووقت فراغ قليل.

ودعى د.القشعان إلى ضرورة استخدام وسائل التواصل الإجتماعي بشكل يعزز القيم الإيجابية ونبذ القبلية والطائفية والكراهية .

كما ألقي الأستاذ/ د. مشاري خليفة العيفان – العميد المساعد للشئون الأكاديمية والدراسات العليا والأبحاث – جامعة الكويت كلمته أوضح فيها بأن الجرائم الإلكترونية لها علاقة بأكثر من قانون من بينها الجنائي والتجاري والمدني وقانون العمل والذي يزيد من احتمالية نشوؤ نزاعات قضائية لافتاً بأن 98% من دول العالم تستخدم وسائل ومواقع التواصل الإجتماعي مما يترتب عليه تنوع القوانين المنظمة لها بالإضافة إلى زيادة النفقة من قبل المستخدمين لتلك والوسائل.

وقد أوضح الدكتور/ مشاري في إحدى الدراسات التي أجريت عام 2013 بأن 16% من مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي يستخدمون أسماء مستعارة في حين أن 47% يقدمون معلومات وبيانات غير صحيحة وفي هذا الأمر تزايدت عدد المشاكل سواء من سرقة الحسابات (الواتساب) عن طريق رسائل غير معروفة حيث تعتبر هذه الرسائل مدعى لسرقة بيانات ومعلومات شخصية قد تكون مصرفية.

واستعرض د.العيفان نتائج دراسة بريطانية على شريحة بين 11 و 16 عاماً قائلاً بأن 37% من الأطفال تعرضوا لتعليقات سلبية خلال استخدامهم مواقع التواصل الإجتماعي و 12% تم ارسال صور وافلام إباحية لهم.

ولفت بأن المشرع الكويتي بدأ بمواجهة ظاهرة

تكنولوجيا مواقع التواصل الإجتماعي من خلال قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لكن تلك التجربة لا تزال جديدة .

وأوضح د.العيفان بأن المشكلة الكبيرة في قضية التواصل من الناحية القانونية تكمن في أمرين وهي التي ترتب الجانب السلبي لوسائل التواصل من الناحية القانونية حيث أن الثقة الزائدة من قبل المستخدمين يرون هذه الوسيلة بأنها عبارة عن مكان خاص لهم ولا يتفكرون في أبعاد كل عمل يقومون فيه وقد يترتب عليه استخدام معلومات لبيانات شخصية ضدهم بالمستقبل القريب .

واختتم د.العيفان بالتشديد والتأكيد على أن القانون وحده لا يكفي كوسيلة للردع من الإستخدام السئ لوسائل التواصل الإجتماعي وخاصة من قبل المراهقين وإنما يجب أن تصاحبه حملات توعية ورقابة أسرية .

وفي نهاية الندوة توجه المستشار/ د. فهد بوصليب بالشكر للسادة المحاضرين والحضور واكد ان المعهد يسعى دائما إلى تسليط الضوء على كافة ما يهم مجتمعنا للحفاظ على الاسرة وعلى التواصل الإنساني الذى لا يضاهيه أي تواصل إلكتروني مع

الالتزام بالضوابط الشرعية والمجتمعيه حفاظاً على أبنائنا ودولتنا العزيزة الكويت .

واختتمت الندوة بتكريم المحاضرين بتوزيع شهادات تقديرية من قبل كل من :

السيد / عمر الشرقاوي وكيل وزارة العدل .

المستشار/عويد الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

الأستاذ / د. فايز الظفيري عميد كلية الحقوق.

توصيات الندوة للحد من مخاطر الافراط في استخدام وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي:

أولاً: تفعيل دور كافة مؤسسات التعليم بكافة مراحلها لتوعية الطلاب عن أهمية الأخذ في الإعتبار مدى مخاطر وسلبيات وسائل الاتصال الحديثة ومنصات ومواقع التواصل الاجتماعي وصولاً إلى الحفاظ على شباب المجتمع والتحلي بالقيم والسلوك القويم وكذلك الحد من الافراط في الاستخدام.

ثانياً: العمل على توعيه المقبلين على الزواج من خلال المتخصصين من اجتماعيين وباحثين شرعيين والإدارات ذات الصلة مثل التوثيقات الشرعية لعرض سلبيات وسائل الاتصال الحديثة ومدى خطرها على الاسرة والعمل على التحلي بالترابط والتواصل البشري وجعل هذه الوسائل أدوات نتعامل بها بقدر الحاجه .

ثالثاً: التوعية المستمرة من وزارة الداخلية لتحذير المواطنين من ارتكاب إحدى صور الجرائم الإلكترونية وخطر العقوبة المقررة لها .

رابعاً: ضرورة التعديل التشريعي للجرائم الإلكترونية لمواكبة التطور التكنولوجي لهذه الوسائل والحد من مخاطر جرائمها على المجتمع .

توقيع مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
16 سبتمبر 2019

في إطار حرص معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على تعزيز طرق الاستفادة من الخبرات في مجال التدريب وتطوير البرامج التدريبية لرجال السلطة القضائية شهد مقر المعهد توقيع مذكرة تفاهم يوم الاثنين الموافق 16 سبتمبر 2019 بحضور ممثل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور/ خالد مهدي – الأمين العام للمجلس وعن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر – وكيل محكمة الاستئناف - مدير المعهد.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم أطر تعزيز سبل التعاون المشترك في مجال التدريب لأعضاء السلطة القضائية وطرق الارتقاء بالمستوي العلمي والوظيفي، وذلك عن طريق الاطلاع على تجارب وخبرات دول عربية وأجنبية في المجالين القانوني والقضائي والتدريبي.

كما أكدت بنود الإتفاقية على أهمية الاستعانة بخبراء ومحاضرين في مجال البرامج التدريبية التي يعدها المعهد والأمانة العامة للتخطيط لتسهم بدورها تحقيق التطوير المستمر وتنمية مهارات أعضاء السلطة القضائية.

وقد صرح الدكتور / خالد مهدي – الامين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أن مذكرة التفاهم تعد وثيقة تاريخية تعبر عن مدى العلاقة الوثيقة بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والأمانة العامة للتخطيط والتنمية في مجال التدريب القضائي ودعم خبرات أعضاء السلطة القضائية من خلال

المشاركة الفعالة بورش العمل والـدورات التدريبية المحلية والدولية.

وقد أعرب المستشار/ عويد الثويمر – وكيل محكمة الاستئناف - مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية عن ترحيبه بالأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بمقر المعهد ، وأكد على أن توقيع مذكرة التفاهم مع الأمانة العامة للمجلس تعد توثيق لتعاون مشترك في مجال التدريب القضائي وتهدف لاستكمال دور المعهد فـي تدعيم خـبرات أعضاء السلطة القضائية وسعي المعهد الدائم إلى تطوير طرق التدريب .

كما نوه في معرض كلمته علي ان المعهد يعمل دائما بصفه مستمرة على توثيق التعاون مع كافة الجهات المحلية والدولية في المجالين القضائي والقانوني والالتزام الدائم بمضمون مذكرات التفاهم لتؤتي ثمارها علي النحو الذي يعزز الاستفادة والتطوير في مجال التدريب .

وأوضح ان الغرض من توثيق الاتفاقيات ومذكرات التعاون المشترك هي ابراز بلا شك دور المعهد محلياً ودولياً في دعم الارتقاء الدائم والتطوير في مجال التدريب بشكل فعال لأعضاء السلطة القضائية .

وفـي الختام أبـدى الجانبين السعي الـدائم للعمل سويا على تحقيق رؤية الدولة في المرحلة المقبلة والاهـتـمـام بالعناصر البشرية والـتـي تبنى على التطوير المستمر ودعم راس المال البشري والتدريب التخصصي والزيارات الميدانية والمتبادلة .

اللقاء التنويري للباحثين القانونيين (الدفعة الثامنة عشرة)
8 سبتمبر 2019

استقبل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الباحثين القانونيين (الدفعة الثامنة عشرة) وقد عقد اللقاء التنويري للباحثين وكانت البداية بعرض مادة إعلامية مسجلة (فيلم إعلامي) تتضمن الترحيب بمنتسبي الدفعة وقد ألقى بعض الباحثين القانونيين من الدفعة السابقة كلمة أوضحوا من خلالها أهمية الالتزام بالمحاضرات والتحصيل العلمي والعملي وما يقدمه معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية خلال الدورة التدريبية من أحدث ما توصل اليه العلم في المجالين القضائي والقانوني والسعي الدائم إلى تسليح منتسبي الدفعة بالسلوك القويم والتقاليد القضائية المشرفة .

• وقد افتتح اللقاء مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر، بالترحيب بالباحثين القانونيين لشغل وظيفة وكيل النائب العام وأكد على تحصيل أن هذا اللقاء يهدف لإيضاح ما يجب الالتزام به من سلوك وانضباط وكذلك الحرص على الدرجات وأهمية الالتزام بأنظمة وقرارات المعهد، والقيم والتقاليد القضائية، وبالدرايه التامه بها تحتويه اللائحة مع الالتزام بمواعيد الاختبارات وأوضح بشأن أسئلة وإجابة الاختبارات بأنها ستكون بطريقة الكتاب المفتوح , وختم الثويمر بأنه حريص على الالتزام بالتطوير والبحث القانوني وأضاف بأن المعهد يستقبل ما يزيد عن (1000 متدرب) في هذا العام من باحثين قانونيين ومحامي فتوى وتشريع ومنتسبي الإدارة العامة للتحقيقات, و في ختام كلمته تمنى للجميع التوفيق والنجاح في مسيرتهم القضائية.

• وأوضح المستشار/ عبد الله القصيمى_ نائب مدير المعهد لقطاع التدريب التأسيسي كافة الضوابط خلال الفترة التدريبية التي سوف تبدأ اعتباراً من 2019/9/8 والتي سوف يتم من خلالها توزع جداول المحاضرات الخاصة بالمواعيد المقررة وقام بشرح لهم اللائحة الداخلية ومنهج الدراسة النظري والعملي وكيفية توزيع الدرجات وايضاح تعليمات وكيفية الرجوع للمصادر وكافة الضوابط لإعداد البحث وكذلك الأسئلة العلمية وورش العمل والمحكمة الصورية، وفي الختام تمنى لهم عام تدريبي يسهم بالمنافسة والالتزام والتقييد بالسلوك القضائي القويم.

اللقاء التنويري لمحامي الفتوى والتشريع
1 سبتمبر 2019

في ظل حرص معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على تنظيم الدورات التدريبية في المجالين القضائي والقانوني لمحامي الفتوى والتشريع وأعضاء السلطة القضائية.

احتضن المعهد يوم الأحد الموافق 2019/9/1 اللقاء التنويري لمحامي الفتوى والتشريع تمهيداً لتنظيم وتنسيق كافة الدورات التدريبية المخصصة لهم والحرص على الاستفادة من البرنامج التدريبي والمواد العلمية والقانونية ولإكسابهم المهارات اللازمة التي تعينهم على أداء مهامهم مستقبلاً.

وقد ترأس اللقاء السيد المستشار / عويد الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والذي أعرب عن تمنياته بالتوفيق والنجاح للحاضرين في كافة مهامهم ليكونوا عوناً وسنداً في حماية حقوق الدولة والمواطنين.

كما أوضح ان الدورة التدريبية تبدأ بتاريخ 2019/9/8 وإن إدارة المعهد تحرص دائما على التنظيم والتنسيق لمواعيد المحاضرات والأخذ في الاعتبار الإلتزام الدائم بتقديم المواد العلمية الحديثة في المجالين القضائي والقانوني حتى يتم الاستفادة من البرنامج بشكل فعال لتعيين المتدرب مستقبلاً على أداء مهامه.

وقد ضم اللقاء عدد (548) من محامي الفتوى والتشريع والمؤهلين لاجتياز البرنامج التدريبي بالمعهد.

البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر
25 سبتمبر 2019

استقبل السيد المستشار/ عويد الثويمر رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر السيد/ عمر عوده وبرفقته الدكتور/ زياد أبولبن، حيث تناول اللقاء عدة مواضيع ذات الاهتمام المشترك من برامج تدريبية وملتقيات علمية حول موضوع القانون الدولي الإنساني، هذا وقد افتتح اللقاء بتهنئة مدير المعهد لرئيس البعثة على تعيينه الحديث بالمنطقة، كما تم الاتفاق على العمل المشترك والمنسق بشأن الارتقاء بمستوى التعاون إلى أعلى المستويات، يوم الأربعاء 25 سبتمبر 2019.

منظمة العمل الدولية
19 سبتمبر 2019

استقبل سعادة المستشار / عويد ساري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية السيدة/ صوفيا كاجن من منظمة العمل الدولية بحضور المستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتدريب المستمر والتخصصي وتناول اللقاء بحث سبل التعاون وآليات تطوير العلاقات خصوصاً فيما يتعلق بالدورات التخصصية حول حقوق العمالة وأرباب العمل على حد سواء وفق ما أرسته القواعد القانونية ونصت عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية، يوم الخميس الموافق 19 سبتمبر 2019.

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية شارك بمعرض الكتاب القانوني (السابع) الذي نظمته إدارة البحوث والدراسات بوزارة العدل الإماراتية

تحت رعاية سمو الشيخ/ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، افتتح سعادة المستشار الدكتور/ منصور بن نصار، مدير عام الإدارة القانونية في مكتب صاحب السمو حاكم الشارقة، معرض الكتاب القانوني السابع، بمقر معهد التدريب القضائي في المدينة الجامعية بالشارقة، وبمشاركة 24 جهة من المؤسسات القانونية والجامعات والمكتبات المتخصصة في القانون.

وقد شارك وفد من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يضم كلاً من نائب مدير المعهد للشؤون الإدارية والمالية السيد/ فهد عبدالله القحطاني ومراقب الدراسات والبحوث والمكتبة السيدة/ أمل جمعه الخراز بتاريخ 21-2019/10/23 , وذلك للمشاركة في معرض الكتاب القانوني (السابع) الذي نظمته

إدارة البحوث والدراسات بوزارة العدل الإماراتية بمقر معهد التدريب القضائي في المدينة الجامعية بالشارقة، والذي تم من خلاله عرض أهم الإصدارات القانونية المتنوعة الخاصة بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

اصدارات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
الموسم التدريبي 2019 / 2020

أصدر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية خطة التدريب المستمر والتخصصي للموسم التدريبي 2020/2019.

كذلك تم إصدار التقرير السنوي للمعهد 2019/2018 والذي يعد أهم الاصدارات التي يقوم قسم الاحصاء بإعداده سنوياً بما فيه من احصائيات وبيانات توثق أنشطة المعهد بكافة قطاعاته.

والذي تضمن أيضاً كافة الانجازات الإقليمية والمحلية المتعدده للمعهد والتي عكست بمستواها مدى التطور والتجديد وعلى السعي الدائم للنجاح والاستعداد للعام القضائي الجديد.

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي عن شهر سبتمبر - 2019

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة الثامنة عشرة)	82 باحث وباحثة قانونياً	النيابة العامة	2018/9/2 2019/9/1 سنة
2	الدورة التدريبية التأسيسية لمحاميي الفتوى والتشريع	548 محام ومحامية	الفتوى والتشريع	2018/9/8 2018/11/28 التدريب النظري
3	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثالثة عشرة)	37 باحث وباحثة شرعياً	جهات حكومية	2019/9/15 2019/12/26 3 أشهر

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة الثامنة عشرة):

- استمرار فترة التدريب النظري والمحاضرات التي تعقد خلال الفترة الصباحية والتي يحاضر بها مجموعة من السادة القضاة والمستشارين والتحق بها 82 باحث وباحثة قانونياً.

برنامج الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثالثة عشرة):

استمرار برنامج التدريب النظري والمحاضرات التي بدأت في تاريخ 15-9-2019 لمواد:

- القانون المدني.
- قانون المرافعات.
- قانون الجنائي.
- قانون الإداري.
- أصول القانون.

والتي يحاضر بها عدد من السادة القضاة والمستشارين. والتحق بها 37 باحث وباحثة شرعياً.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية لفئة محامي (الفتوى والتشريع):

- بدأت الدورة 8-9-2019 وتستمر حتى 28-11-2019 ، ويحاضر بها عدد من أعضاء السلطة القضائية وتعقد المحاضرات على فترتين الأولى من 8:30 صباحاً حتى 10:30صباحاً والفترة الثانية من 11:00صباحاً حتى 1:00 ظهراً والتحق بها عدد 548 محام ومحامية.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (أمين سر جلسة + أمين سر تحقيق):

- بدأت الدورة بتاريخ 13-10-2019 حتى 17-10-2019 والتحق بها عدد (150) أمين سر جلسة.
- وأمين سر تحقيق التحق بها عدد (50) واستمرت الدورة لمدة خمسة أيام.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (ضباط دعاوى):

- بدأت الدورة بتاريخ 13-10-2019 حتى 17-10-2019 والتحق بها عدد (28) ضابط دعاوى. واستمرت الدورة لمدة خمسة أيام.

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئة (منفذ أحكام جزائية):

- بدأت الدورة 13-10-2019 حتى 17-10-2019 والتحق بها عدد (46) منفذ أحكام. واستمرت الدورة لمدة خمسة أيام.

دورة الباحثين الشرعيين الدفعة (13) للجهات الحكومية - 37 مشاركاً
المستشار/ علي الضبيبي
15 / 9 - 26 / 12 / 2019

الدورة التدريبية التأسيسية لإعداد وكلاء النائب العام الدفعة (18) - 84 مشاركاً
المستشار/ محمد جاسم بهمن
2019/9/2 - 2020/9/1

الدورة التدريبية التأسيسية لمحامي الفتوى والتشريع - 584 مشارك
المستشار/ حمود المطوع
8 / 9 - 28 / 11 / 2019

البرنامج التدريبي لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي أكتوبر 2019

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة
اختصاصات ضباط الدعاوى	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	6 - 7 / 10 / 2019	ص
أصول وقواعد الكتابة في الأحكام القضائية والأخطاء اللغوية الشائعة	النيابة العامة	9 / 10 / 2019	ص
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارة التحكيم القضائي	13 - 14 / 10 / 2019	ص
قواعد وأحكام تعيين الموظفين العموميين وانتهاء خدمتهم	جهات حكومية	13 - 14 / 10 / 2019	ص
آليات عمل الجهات الرقابية في تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	النيابة العامة	13 - 15 / 10 / 2019	ص
معايير الاختصاص النوعي بين الدوائر التجارية والمدنية والدوائر الإدارية	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	13 - 15 / 10 / 2019	م
الأحوال الشخصية والإجراءات المتبعة بالخبرة	الخبراء المحاسبين	13 - 17 / 10 / 2019	ص
الأوامر التغييرية وأثرها على تأخير المشروع	خبراء مهندسين (مدني)	13 - 17 / 10 / 2019	ص
تفريغ الهواتف والأجهزة الإلكترونية والوسائل المتاحة لفحص وتعقب البيانات (1)	النيابة العامة	16 / 10 / 2019	ص
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارة كُتاب المحكمة الكلية	20 - 21 / 10 / 2019	ص
التأمين وأنواعه وآلية التعويض وفقاً لأعمال الخبرة	الخبراء المحاسبين	20 - 24 / 10 / 2019	ص
ورشة عمل (قانون الأحوال الشخصية الجعفري الجديد)	قضاة المحكمة الكلية	20 / 10 / 2019	م
الرقابة الأمنية على المياه الإقليمية والسواحل والجزر (إجراءات الرقابة والرصد وتحديد المواقع) (1)	النيابة العامة	21 /10/ 2019	ص
الرقابة الأمنية على المياه الإقليمية والسواحل والجزر (إجراءات الرقابة والرصد وتحديد المواقع) (2)	النيابة العامة	22 / 10 / 2019	ص
أركان القرار الإداري	جهات حكومية	23 - 24 / 10 / 2019	ص
التعاملات المصرفية بأنواعها	الخبراء المحاسبين	27 - 31 / 10 / 2019	ص
أعمال الألمنيوم	خبراء مهندسين (مدني)	27 - 31 / 10 / 2019	ص
ضوابط تسبيب الأحكام المدنية وأوجه النعي عليها	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	28 - 30 / 10 / 2019	م
القانون الدولي والملاحقة الدولية	إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية	30 - 31 / 10 / 2019	ص

"آليات عمل الجهات الرقابية في تطبيق قانون غسيل الأموال"
النيابة العامة - 15 مشارك
الأستاذة / هدى العنزي
13 - 15 / 10 / 2019

معاوني القضاء وضباط دعاوى
لموظفي وزارة العدل - 27 مشارك
الأستاذة / عواطف السند
2019/10/17-13

قواعد و أحكام تعيين الموظفين العموميين وانتهاء خدمتهم
للجهات الحكومية - 9 مشاركين
القاضي/ حمد حمدان المعصب
13 - 14 / 10 / 2019

الأوامر التغيرية وأثرها على تأخير المشروع
للسادة الخبراء المهندسين (مدني)
16 مشارك
الأستاذ / عبدالرحمن حمد جلال
2019/10/17-13

"دورة معاوني القضاء وأمين سر جلسة"
لموظفي وزارة العدل - 48 مشارك
الأستاذ/ عبدالله الزير - الأستاذ/ فيصل الظفيري
13 - 17 / 10 / 2019

المستشار / محمد أمين المهدي

المغفور له بإذن الله

في لمسه وفاء وعرفان إلى أحد الرجال الذين أثروا بعلمهم الميادين القضائية والقانونية نلقي الضوء عن لمحات مسيرة المستشار / محمد امين المهدي رحمه الله وطيب ثراه وجعل جنه الخلد مثواه .

النشأة والتعليم:

ولد المستشار/ محمد أمين المهدي بمنيل الروضة بالقاهرة في 24 نوفمبر عام 1936، وكان والده عضواً بمجلس الشيوخ المصري عن حزب الوفد قبل ثورة يوليو 1952. وهو حفيد الشيخ المهدي العباسي شيخ الجامع الازهر وأول من جمع بين منصب مفتي الديار المصرية ومشيخة الأزهر والذي استمر بالإفتاء مدة أربعين سنة وصاحب كتاب الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية في الفقه الحنفي.

تخرج المستشار/ المهدي من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1956 وكان من أوائل دفعته بتقدير جيد جدا، ثم حصل على دبلومي القانون العام والعلوم السياسية من ذات الجامعة عام 1958، وفي عام 1967 حصل على شهادة مدرسة الإدارة الوطنية الفرنسية ÉNA من باريس. يجيد استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية إجادة تامة. وهو متزوج وله ولد هو أحمد امين المهدي.

أهم المناصب القضائية:

عين المهدي بمجلس الدولة فور تخرجه عام 1956 وكان عمره عشرين سنة، وتدرج في المناصب القضائية به وانتدب إلى عدة أماكن. انتدب في بداية حياته الوظيفية إلى المكتب الفني لرئيس الجمهورية وكان وقتها جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، كما انتدب مستشاراً لكل من وزير المالية ووزير العدل، وفي عام 1994 وحتى عام 1997 عمل خبيراً دستورياً لأمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح.

في عام 1998 تولى رئاسة اللجنة الثالثة فاللجنة الثانية من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة المصري. ثم انتقل بعدها إلى رئاسة قسم التشريع بمجلس الدولة. في عام 1999 ترأس المهدي الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري حتى تاريخ توليه رئاسة مجلس الدولة، وكانت له العديد من الاحكام الهامة من أبرزها الحكم الخاص بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر من

وزارة الثقافة بوضع هريم من الذهب الخالص فوق هرم خوفو إبان الاحتفالات المقامة بمناسبة الالفية الثالثة.

محطات قانونية هامة:

• تمثيل جمهورية مصر في هيئة تحكيم هضبة الأهرام (تحكيم هضبة الأهرام) :

• عضوية اللجنة القومية للدفاع عن طابا (تحكيم طابا) :

عند تطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حدث خلاف على تعيين مكان بعض علامات الحدود التي تلاشت عند منطقة طابا، وحاول الإسرائيليون تحريك بعض هذه العلامات داخل الأرض المصرية للاستيلاء على طابا لذلك اتفق الطرفان مصر وإسرائيل على حسم الخلاف بطريق التحكيم. وقد تم الاتفاق على مشارطة التحكيم وتشكيل لجنة قومية لتمثيل مصر امام هيئة التحكيم من خيرة العناصر المصرية، ضم فريق الدفاع عناصر وخبراء في القانون والجغرافيا والتاريخ والمساحة العسكرية، وقد كان المهدي واحدا من عناصر الفريق من القانونيين، إذ اختير هو من القضاء الإداري، واختير المرحوم المستشار فتحي نجيب من القضاء العادي، واستمر عمل اللجنة والتجهيز لهذه المهمة مدة سنتين. في 29 سبتمبر 1988 أصدرت هيئة التحكيم التي انعقدت في جنيف حكمها لصالح الرأي المصري لتعيين موقع علامة

الحدود، وفي 15 مارس 1989 تسلمت مصر منطقة طابا وعادت إلى سيادتها.

وبتاريخ 20 مارس 2014 صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح وسام الجمهورية من الطبقة الاولى لأعضاء وفد المفاوضات وفريق التحكيم المصري وهم : اسم المرحوم المستشار/ محمد فتحي نجيب، الدكتور/ نبيل محمد عبد الله العربي، والمستشار/ محمد أمين العباسي المهدي، واسم المرحوم السفير/ أحمد ماهر محمود السيد، والدكتور/ مفيد محمود محمود شهاب.

المهدي قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة:

شغل المهدي عضوية المحكمة الجنائية الدولية ليوغلافيا السابقة بناء على ترشيح جمهورية مصر العربية له، وشغل هذا المنصب اعتباراً من 17 نوفمبر 2001 ولمدة اربع سنوات، واصدر خلالها العديد من الاحكام الهامة التي ساهمت في ارساء قواعد المسئولية الفردية الجنائية الدولية.

المهدي والمحكمة الدولية الخاصة بلبنان:

بمناسبة صدور قرار مجلس الأمن رقم 1646 الذي أنشأ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لمحاكمة المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وبموجب اتفاق مبرم بين الأمم المتحدة ولبنان، قام بان كي مون سكرتير عام الأمم المتحدة في أكتوبر 2007 باختيار المستشار/ المهدي عضوا في لجنة اختيار قضاة المحكمة الخاصة ذات الصفة

الدولية لمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق/ رفيق الحريري المشكلة، وقد تشكلت هذه اللجنة من كل من القاضي محمد أمين المهدي (مصري) والقاضي/ اريك موز (نرويجي) إضافة إلى المستشار القانوني للأمم المتحدة/ نيكولا ميشال.

المـهـدي وزيــراً لـلـعـدالـة الانـتـقـالـيـة والمصالحة الوطنية:

فـي يوليو 2013 تـم تشكيل وزارة الـدكـتـور حازم الببلاوي، وضمت في تشكيلها حقيبة جديدة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وتم اختيار المستشار/ المهدي وزيراً لها، واسفرت جهود المستشار/ المهدي فـي المرحلة الاولـى عـن وضـع نـص دسـتـوري في الدستور المصري في باب الاحكام الانتقالية ينظم مسار العدالة الانتقالية في مصر.

المحاضرات الهامة:

- **منهج القاضي الإداري:**

فـي ديسمبر 2007 قـام المستشار/ المهدي بناء على دعـوة من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بإلقاء عدة محاضرات على قضاة الدوائر الإداريـة والاستئنافية، وقد جاءت هذه المحاضرات بـعـنـوان الاتـجـاهـات الحديثة فـي الـقـضـاء الإداري، طبعت في كتاب سمي منهج القاضي الإداري مكون من ثلاث مقالات وبعض الملاحق.

الـمـؤتـمـر الـثـامـن فـي مـجـال الـقـانـون الدولي الانساني2019 :

شارك المغفور له بالمؤتمر الثامن في مجال القانون الدولي الانساني تحت رعاية وزير العدل وبحضور نخبه من كبار المتخصصين في مجال القانون الدولي الانساني وبمشاركة اللجنة الدولية للصيب الاحمر لـدول مجلس التعاون الخليجي والـذي اقيم بدولة الكويت بتاريخ 2019/3/19 .

وخلال المؤتمر القي المغفور محاضرة تحت عنوان ماهية الصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية في مفهوم القانون الدولي الانساني .

توفي المغفور له يوم الاحد الموافق 2019/9/29 بعد رحلة حافلة بالعطاء في السلك القضائي والعدالة ولا يسعني إلا أن ندعو له بالرحمة والمغفرة وأن يسكنه الله فسيح جناته ويلهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

مسئولية الناقل الجوي عن التأخير

إعداد المستشار / بدر الركيبي
عضو المكتب الفني – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التعلق على المبدأ القضائي

- تقوم مسئولية الناقل الجوي عن التأخير في نقل الركاب على خطأ مفترض في جانبه، الا أن هـذا الخطـأ قابلاً لإثبات العكس ، ويتعين عليه فـي الحالة الأخيرة إثبات أنه وتابعيه ووكلائه اتخذوا التدابير المعقولة لتوقي إلحاق ضرر بالركاب أو أنه كان من المستحيل عليهم اتخاذها، وذلك طبقا لنص المادة 19 من معاهدة مونتريال الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي والتي انضمت إليها الكويت بموجب القانون رقم 2002/30.
- ولعل اسـتخلاص ما إذا كان الناقل الجوي قد اتخذ من التدابير ما يعد معقولا وتنتفي معه مسـئوليته من عدمه، من المسـائل الدقيقة والتي قد تثير اللبس في بعض الحالات ، وقد عرضت محكمة التمييز مثل تلك الوقائع في حكمها التالي :

النـص فـي المـادة 19 مـن معاهـدة مونتريـال الخاصـة بتوحيد بعض قواعـد النقل الجوي الدولي، والتي انضمت إليهـا دولة الكويت بالقانون رقم 30 لسنة 2002 على أنه " يكون الناقل مسئولاً عن الضرر الذي ينشـأ عن التأخير في نقل الركاب أو الأمتعة أو البضائع بطريق الجو، غير أن الناقل لا يكون مسئولاً عـن الضرر الذي ينشـأ عـن التأخير إذا أثبـت أنه اتخذ هـو وتابعوه ووكلاؤه كافة التدابير المعقولة اللازمة لتفـادي الضـرر أو أنه اسـتحال عليـه أو عليهم إتخاذ مثل هذه التدابير" ، ومفاد ذلك أن مسـئولية الناقل الجـوي عـن التأخير في نقـل الركاب هي مسـئولية مبنيـة على خطـأ مفترض فـي جانبه قابـلاً لإثبات العكس، فلا تنتفي هذه المسـئولية إلا إذا أثبت أنه وتابعيـه ووكلائه اتخـذوا التدابيـر المعقولة لتوقي إلحـاق ضرر بالركاب أو أنه كان من المسـتحيل عليهم اتخاذها ، وأن المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن استخلاص التدابير اللازمة والمعقولة لتفادي الضرر أو عـدم اتخاذها من الأمور الواقعية التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع ، إلا أن شرط ذلك أن يكون اسـتخلاصها سـائغاً وله أصله الثابـت في الأوراق، ويؤدي إلـى النتيجة التي انتهت إليها. لما كان ذلك، وكان الثابت مـن الأوراق أن الطاعن قام بحجز خمس تذاكـر علـى رحـلات الشـركة المطعـون ضدهـا من الكويت إلى البحرين ذهاباً وإياباً في مواعيد متعددة ومحددة سـلفاً ، إلا أن الشـركة قامت بتغيير مواعيد تلك الرحلات جميعها، وإذ خلت الأوراق مما يفيد أنها اتخذت التدابير اللازمة لتوقي إلحاق الضرر بالطاعن ، وإذ نفـي الحكم المطعون فيه الخطأ المفترض في جانب الشـركة علـى ما خلص إليه من أنهـا وتابعيها قامـوا بإبلاغ الطاعن بتغيير مواعيد الإقلاع في ذات يوم السـفر عن طريـق البريد الالكتروني والرسـائل النصية الهاتفية (ذات وسـيلة التعاقد)، رغم أن ذلك الإخطار بتغيير المواعيد هو التزام واجب على الشركة فـي هذا الخصوص، ولا يعد تدبيراً لازماً ومعقولاً، فإنه يكون معيباً بالفسـاد في الإسـتدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تمييزة .

(الطعـن رقـم 1004 / 2013 مدنـي جلسـة 2016/4/25)

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com